الحماية القانونية للمرأة العاملة

النساء لهن حقوق وعليهن واجبات كفلتها الشريعة ونص عليها القانون

■ إمرأتان تعملان في مصنع

■ دكتورة في مستشفى الوحدة بعدن

■ المرأة العاملة في المصنع الغزل

"قانون العمل اليمني" و"قانون الخدمة المدنية" أعطيا المرأة الحق في العمل النقابي

يحتفل العالم اليوم بعيد المرأة العالمي وسط أصوات تنادي بعدم أحقية المرأة في العمل أو التعليم ، على الرغم من أن المرأة اليوم تخوض إلى جانب أخيها الرجل في صناعة التنمية والاقتصاد الوطني.

وبلادنا تحت قيادة فخامة الأخ/ رئيس الجمهورية تولي قضايا المرأة الاهتمام والرعاية ومنحت نسبة 15 ٪ لتقليد المرأة المناصب العليا ، كما حفظت القوانين والتشريعات حقوق المرأة العاملة والتي تقف حائلا دون ظلمها وسلب حقوقها وفي هذا السياق نستعرض المواد والأطر القانونية التي تصب في مصلحة حقوق المرأة اليمنية العاملة كالتالي :

للمرأة الحق بالإحالة إلى المعاش التقاعدي ببلوغها سن الخامسة والخمسين وإكمالها عشر سنوات من الخدمة الفعلية

المرأة تتساوى مع الرجل في كافة شروط العمل وحقوقه وواجباته وعلاقاته دون تمييز

الحماية القانونية للمرأة العاملة

إن وجود تشريع عادل أمر في غاية الأهمية لتأمين مشاركة فاعلة من كافة شرائح المجتمع في العملية الاقتصادية والاجتماعية. التشريعات والقوانين اليمنية تنسجم مع هذا التوجه، وتقوم على قاعدة المساواة بين المواطنين (ذكوراً وإناثا) في الحقوق والواجبات العامة. ونورد هنا المواد القانونية والدستورية والتأمينية، التي تؤكد أحقية المرأة في العمل والحماية الصحية وفي الضمان الاجتماعي.

حق المرأة في العمل

أعطى الدستور اليمني، وكذلك القوانين اليمنية المرأة الحق في العمل، كما هو الحال بالنسبة للرجل. وفيما يلي نبذة من النصوص المتعلقة بحق المرأة في العمل:

- " العمل حق وشرف وضرورة لتطور المجتمع ولكل مواطن الحق في ممارسة العمل الذي يختاره لنفسه في حدود القانون ولا يجوز فرض أي عمل جبراً على المواطنين إلا بمقتضى قانون لأداء خدمة عامة وبمقابل أجر عادل. وينظم القانون العمل النقابي والمهني والعلاقة بين العمال وأصحاب العمل." (الدستور اليمني، المادة رقم 29).
- "النساء شقائق الرجال ولهن من الحقوق وعليهن من الواجبات ما تكفله وتوجبه الشريعة وينص عليه القانون" (الدستور اليمني، المادة 31).

عرض / محمد فؤاد

- "العمل حق طبيعي لكل مواطن وواجب على كل قادر عليه بشروط وفرض ضمانات وحقوق متكافئة دون تمييز بسبب الجنس أو السن أو العرق أو اللون أو العقيدة أو اللغة. وتنظم الدولة بقدر الإمكان حق الحصول على العمل من خلال التخطيط المتنامي للاقتصاد الوطني" (قانون العمل، المادة رقم 5).
- "تتساوى المرأة مع الرجل في كافة شروط العمل وحقوقه وواجباته وعلاقاته دون تمييز، كما تحقق التكافؤ بينها وبين الرجل في الاستخدام والترقي والأجور والتدريب والتأهيل والتأمينات الاجتماعية ولا تعتبر في حكم التمييز ما تقتضيه مواصفات العمل" (قانون العمل، المادة 42) .
- "أن يقوم شغل الوظيفة العامة على مبدأ تكافؤ الفرص والحقوق المتساوية لجميع المواطنين دون أي تمييز وتكفل الدولة وسائل الرقابة على تطبيق هذا المبدأ". (قانون الخدمة المدنية، المادة 12، فقرة ج) وهكذا نجد أن الدستور وقانون العمل و الخدمة المدنية قد حفظت جميعها للمرأة مركزها في العمل والتأهيل والتدريب والترقي سواء بسواء مع أخيها الرجل . ولكن تظل المشكلة في التطبيق بدليل الفجوة النوعية في مجال العمل والمشاركة الاقتصادية, الأمر الذي يتطلب مزيداً من الجهود والمسؤولية المشتركة حتى تنال المرأة حقوقها المتساوية و تتمكن من المشاركة الفاعلة في التنمية.

حق التنظيم النقابي

أعطى "قانون العمل اليمني" و"قانون الخدمة المدنية" المرأة الحق كما للرجل في العمل النقابي، إذ ينص على أن: " للعمال وأصحاب العمل الحق في تكوين منظماتهم والانضمام إليها طواعية بغية الدفاع عن حقوقهم، وتمثيلهم في الهيئات والمجالس والمؤتمرات، وللنقابات العمالية ومنظمات أصحاب الأعمال الحق في ممارسة نشاطهم بحرية كاملة... ولا يجوز تطبيق عقوبة الفصل أو أي عقوبة أخرى بحق ممثلي العمال في اللجان النقابية بسبب ممارستهم نشاطهم النقابي وفقاً لهذا القانون وقانون تنظيم النقابات والنظم واللوائح المعتمدة لهما." (قانون العمل/ المادة 151، قانون الخدمة المدنية/ المادة 126).

وقد صادقت الحكومة اليمنية على الاتفاقية الدولية رقم (87) الخاصة بالحرية النقابية وحماية حق التنظيم، وعلى الاتفاقية رقم (98) والخاصة بحق التنظيم والمفاوضات الجماعية. و هذه الحقوق القانونية أتاحت للمرأة التواجد في النقابات المهنية المختلفة لكنه يظل تواجداً غير كافٍ و ربما غير مؤثر بشكل كبير. ولا شك في أن العادات و التقاليد تشكل أهم المعوقات في عدم التحاقها بشكل مناسب في العمل النقابي و ربما قصور وعي المرأة وما إلى ذلك.

الحقوق التأمينية للمرأة العاملة

ينظم قانون التأمينات والمعاشات التقاعدية مستحقات الموظف الذي تنتهي خدماته، بموجب كل حالة من حالات انتهاء الخدمة، كما يلي:

حدد القانون حالات استحقاق المؤمن عليه للمعاش التقاعدي، وأعطى المرأة الحق بالإحالة إلى المعاش التقاعدي ببلوغها سن الخامسة والخمسين من عمرها، وإكمالها عشر سنوات من الخدمة الفعلية، بدون معاش كامل، وإذا بلغت خدمة المرأة خدمة فعلية (وهي خمسة وثلاثون عاما)، فلها الحق في التقاعد، مهما كان عمرهما بمعاش كامل، أما إذا أتمت المرأة عشرين سنة خدمة فعلية، فيمكنها أن تتقاعد بمعاش كامل عند بلوغها سن السادسة والأربعين من العمر. (قانون التأمينات والمعاشات رقم 25/ المادة رقم 19).

" إذا أصيب المؤمن عليه بإصابة عمل، فعلى جهة العمل القيام بالإجراءات التالية: أن تقدم الإسعافات الأولية للمؤمن عليه المصاب، أن تتولى نقل المؤمن عليه المصاب فوراً إلى مكان العلاج المناسب، أن تجري التحقيق في الإصابة بالاشتراك مع لجنة الصحة والسلامة المهنية في المنشأة مبيناً ظروف الإصابة بالتفصيل وإثبات قول الشهود، وأقوال المصاب إذا سمحت حالته بذلك على أن يوضح التحقيق ما إذا كانت الإصابة نتيجة عمد أو سوء سلوك فاحش ومقصود، وترسل نسخة من التقرير إلى الهيئة خلال أسبوع على الأكثر ويجوز للهيئة إجراء التحقيق في إصابة العمل وظروفها." (قانون التأمينات والمعاشات، المادة رقم32).

" يمول التأمين الصحي من الموارد التالية: الاشتراكات الشهرية التي تلتزم بها جهة العمل من إجمالي الأجور الأساسية للمؤمن عليهم لديها وتورد شهرياً للصندوق، ربح استثمار هذه الأموال." (قانون التأمينات والمعاشات، المادة رقم 40) .

- " تصرف مكافأة نهاية الخدمة عند وفاة المؤمن عليه للمستحقين عنه إذا لم يكن قد استلمها أو انتفع بها وتوزع عليهم بالتساوي" (قانون التأمينات والمعاشات، المادة 41) .

وفي إطار اهتمام الحكومة بتوسيع مظلة الخدمات التأمينية للعاملين والعاملات في القطاع الخاص جاء إنشاء "المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية" وفروعها في المحافظات. بالرغم أن الجمهورية اليمنية بدأت تؤمن حياة العاملين والموظفين في الجهاز الإداري للدولة منذ عام 1980م، والقطاع الخاص في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، إلا أنها لم تغط جميع العاملين وجميع قطاعات الأنشطة الاقتصادية بالنسبة للعمالة غير المنظمة.

وتتوافق الحقوق التأمينية في المجتمع اليمني مع العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي صادقت اليمن عليه.

لتصبحي حرة.. طليقة.. بلا حدود

قلوب حائرة تتهافت اليوم حولك تسال ماضي أمسي عن سبب صمودك اليوم في معركتك الأزلية

فيأتي يوم الثلاثاء متكاسلا يتكئ على عصا في منتصف الأسبوع.. يردد أقوال شعراء الأمس قائلين

بصوت واحد كانت وردة جميلة تزين أفضل طاولات الأمراء واكبر زعماء الحروب الشرسة تنتظر في الطريق عودة الغائب من عالم الغربة وزوبعة المادة.. تتربع عرش الصبر متسائلة فيأتي يوم الأربعاء حزيناً يحاول مساندته مع دخول فصل الخريف وتلاعب أوراقه في مهب الرياح وتتعالى المنابر بأصوات مختلفة.. تعبر عن كيانها المحترق، وظلم القدر المحتم يقودها عنوة إلى قعر الظلام وتدخل حجرة مغلقة بحكم الأساطير، وسلطة الحاكم المتجبر..المتسلط يجبرها على الالتزام بقواعد وهمية إرضاء لكبريائه المتخلف وراء قبضان الفشل، وعدم الرضا بوجوده الذكوري دون إلقاء القبض على مذنب.

امل حزام مدحجي

فيأتي يوم الخميس ينادي البشرية بضرورة التمعن في هذه الوردة وأسباب عدم ذبولها، فهي مازالت تقف متفتحة مع كل المصاعب والعقبات.. تنشر في الغرفة رحيق الحب، وحنين الشوق.. دون مقابل، فيأتي يوم الجمعة مبشرا بالخير والسلام والأمان ينادي كل إنسان أن يطلب الغفران لتصل صلواتنا فتقفل أبواب المعابد، وتهتز الأرض غضباً من نكران الانسان وجود حواء بقربه، وهي صامتة تقبل بالنصيب ،وتضحي من اجل سلامة الوطن، ورجوع الأحباء، ولم شمل العائلة على طاولة العشاء في كل ليلة باردة

فيأتي السبت شارداً لا يعرف ما يقول عنها فيغنى لها أغنية طويلة تتراقص معها فراشات الربيع بأجمل زينتها وينتشر معها أجمل أنواع الورود البرية في وسط الحدائق الأندلسية.. تتهامس ذكريات صباها، ويوم ولادتها فيأتي يوم الأحد يطلب من الجميع الصمت لدقيقة واحدة يذكر بها رفيقة دربه.. كانت تعارك المرض وحيدة من اجل أن توحد أجيالاً كثيرة تحت راية واحدة تسمى الحياة.. بجذور أصيلة لا يمكن انتزاعها مدى العمر ليهل علينا يوم الاثنين هذا العام مع بزوغ فجر الحرية لك كل مرة أيتها المرأة العاملة، لتخرجي من حجر القيود لتتقبلي تهنئة فريدة معطرة بأفخر العطور.. تكسر معها آخر سلسلة تعيق حركتك لتصبحي حرة.. طليقة.. بلا حدود.

شكراً فخامة الرئيس لدعمك المباشر للفتاة اليمنية والخروج بها من سجن الأمية

أوجه رسالة شكر إلى فخامة الرئيس علي عبدالله صالح على دعمه المباشر والكريم للفتاة اليمنية والخروج بها من سجن الأمية والحصول على التعليم والتخلص من عبودية الظلام وكسر قيود التقاليد بنشر عملية التوعية بين أوساط المواطنين وتحفيز الفتاة في الريف على الدفاع عن حقها الشرعي وضرورة تسلحها بالعلم للحد من المشكلات المختلفة بسبب جهلها وقلة وعيها للحصول على مجتمع متعلم وصحي

وكان قطاع تعليم الفتاة في وزارة التربية والتعليم أحد المنجزات التي أولى فخامة الرئيس اهتمامه بالفتاة إيمانا منه بجعل المرأة شريكة بالتنمية المستدامة

وأرسل باسمي وباسم كل العاملين في قطاع تطوير وتعليم الفتاة برقية شكر وعرفان للأخت لطيفة الحمزة وكيلة قطاع تعليم الفتاة وألام الفاضلة / فوزية نعمان التي كانت خير سلف لخير خلف وأقدم لهما ولكل امرأة تعمل وتثابر من اجل ذاتها وأسرتها وتقدم مجتمعها تحية من القلب بعيدهن وأتمنى لهن السعادة والصحة ومزيداً من التفوق والتقدم .

ابتسام صالح علي

حوادث النساء المرورية اقل من حوادث الرجال

شتوتجارت / متابعات :

أثبتت دراسة حديثة نشرت نتائجها في مدينة شتوتجارت الألمانية أن "الجنس الناعم" يتميز بقوة شديدة على عجلة القيادة .

وكشفت الدراسة التي أجراها نادي سيارات أوروبا"إيه سي إي" بمناسبة اليوم العالمي للمرأة الذي يحل اليوم الاثنين أن نسبة الحوادث التي تتسبب النساء فيها وتنتهي بإصابات أقل من الرجال.

ورصدت الدراسة في الوقت نفسه اختلافات كبيرة بين درجة إجادة المرأة للقيادة باختلاف المكان داخل ألمانيا فنساء شرق ألمانيا يتفوقن على الرجال في القيادة بشكل أكبر من النساء في غرب البلاد.

ووفقا للدراسة فإن أفضل النساء في القيادة هن سكان ولاية براندنبورج حيث يبلغ متوسط الحوادث التي تتسبب فيها النساء في الولاية نحو 187 حادثا لكل 100 ألف امرأة من السكان.

ولكن حتى أسوأ نسبة في جودة القيادة للنساء كانت أفضل من الرجال حيث أن "الجنس الخشن" يتسبب وفقا للدراسة في نحو 413 حادثا في المتوسط وهي نسبة تزيد بمقدار الضعف تقريبا عن المرأة.

وأوضحت الدراسة أن عام 2008 شهد في ألمانيا ما يزيد على 320 ألف حادث سير أدت إلى وجود مصاب واحد أو أكثر. وكان الرجل هو صاحب نسبة نحو الثلثين من هذه الحوادث.

وإذا لم يكن هذا دليلا كافيا على أن النساء أفضل من الرجال في القيادة فهناك دليل آخر إذ تشير بيانات رسمية أن 7ر21 ٪ فقط من مرتكبي مخالفات مرورية في ألمانيا في كانون أول/ديسمبر من عام 2008 كن من النساء.

ولكن من العدل أيضا القول إن الرجال يقطعون يوميا مسافات أكبر بالسيارة كما أن نسبة الرجال الذين يمتلكون رخصة قيادة تقدر بـ93٪ مقابل 82٪ للنساء.

تحديد الواجبات أولا

عبدالجبار ثابت الشهابي

ما من شيء أجمل من أن يكون الزوج مبادراً إلى الأفعال الطيبة، والمواقف، والأقوال البناءة، ليس لأن ذلك جميل فقط، بل لأن ذلك يقع في إطار واجباته، التي يؤجر على فعلها، ويوزر على تركها ...

هذا بالنسبة للزوج ولكن، كيف يكون الأمر بالنسبة للزوجة ؟!

الحقيقة يمكن القول إن هذا ينطوي على حدود تحفظ التوازن في جدار العلاقات الزوجية .. إذ لا يمكن أن تنقلب القواعد، والأسس، ولكن تتحدد الأولويات بناء على ذلك.

فالمبادرة الطيبة والفعل الحسن مطلوبان من الكل، ولكن ينبغي توصيف المسائل، فهناك واجبات، وهناك مندوبات، فلا ينبغي الخلط .

ثم أن المرأة إذا تصورت أنها بمبادرتها الإيجابية، وتجشمها عناء المسؤولية والنهوض بها ستكون قد كسبت جميل المبادرة عند زوجها، فما عليها الا أن تنتظر المزيد من الهم، والغم، والأعباء، ذلك أن الكثيرين من الرجال يواجهون مثل هذا برد فعل سلبي، وهنا تكون الخطورة، وأم المشاكل.

والنتيجة بكل وضوح تكون رجلاً متواكلاً، ثم عاجزاً، ثم متطفلاً، ثم عدوانياً، تبدأ الأمور بمبادرة .. فتغدو واجباً ... ثم يمعن الشريك في السلبية، حتى تغدو المرأة مسلوبة مغلوبة، مضروبة، مهانة، ولا يمتلك لحالها حلاً، ولا لوضعها اصلاً.

هكذا تبدأ المشاكل في كثير من الأحوال .. فليكن الحزم أفضل طريقة للحفاظ على الأسرة.. تؤدي الزوجة ما عليها من واجبات ولابد من أن تلح على زوجها بتأدية واجباته .. هكذا فقط تستقيم الأمور .. وتسير الحياة .